النظريات الكلاسيكية
في التجارة الدولية

مقدمة:

إنّ دول العالم اليوم ، مهما اختلفت نظمها السياسية و مهما تفاوتت و تباينت درجات تقدمها اقتصاديا ، لا تستطيع ان تعيش بمعزل عن غيرها ، فكل دولة يتحتم عليها ألا تعتمد اعتمادا كليا على نفسها في توفير كل ما تحتاجه من سلع و خدمات ، لذلك فما عليها إلا أن تتصل بغيرها من الدول اتصالا تجاريا عن طريق عمليات التصدير و الإستيراد.

فالتجارة بين الدول ظهرت منذ القدم وذلك لتباين واختلاف عناصر الإنتاج وبدأت في التزايد والانتشار مع تطور الإنسان وازدياد حاجياته ، حيث أصبح من الصعب على أي دولة توفير هذه الاحتياجات، فهي تلعب دورا هاما في مختلف الاقتصاديات الدولية، حيث توفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع و خدمات ، و في نفس الوقت تمكنه من تبادل السلع و الخدمات و ذلك في إطار التخصص الدولي في الإنتاج الذي يعتبر أصلا للتجارة الخارجية. و هذا ما فسرته نظريات التجارة الخارجية ، و التي جاءت لتوضيح أسباب قيامها ومزاياها .

المبحث الأول: النظريات الكلاسيكية:

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور التجارة الدولية، فقد ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وذلك كرد فعل على المذهب التجاري، الذي كان يدعوا إلى فرض قيود على التجارة الخارجية وذلك للحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة، التي كانت تعتبر في دلك الوقت مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية.

فالنظرية التقليدية جاءت مدافعة على مبدأ حرية التجارة الخارجية ومظهرة بأن القوة الاقتصادية للدولة لا تكمن فيها تحتويه في خزائنها من معادن نفيسة وإنما أيضا فيما لديها من موارد اقتصادية حقيقية من أراضي ومنازل وسلع الاستهلاك[1].

وقد أوضحت النظرية التقليدية أن حرية التجارة هي السبيل الأمثل لزيادة ثروة البلد وبالتالي قوتها الاقتصادية. ومن هذا الجيل نجد كل من**J.S.MILL , D.RICARDO, A.SMITH** .

المطلب الأول: نظرية النفقات المطلقة:1723-1790

في عام 1776 نشر **آدم سميث** كتابه الشهير "**ثروة الأمم**" **The wealth of Nation** " [1]والذي أوضح فيه فوائد حرية التجارة، فهذه الأخيرة كما جاء في الكتاب تتيح للبلد الاستفادة من مزايا

[1]- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر سنة 1996،ص19.

تقسيم العمل لأنها توسع حجم السوق،والجدير بالذكر هنا هو أن "**أدام سميث**" قصد بحرية التجارة معنيين، الأول هو حرية التجارة بين الدول ، أما الثاني فقد قصد به حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها[2] وحسب أدام سميث التجارة الدولية تقوم أساسا لتصريف الفائض المحلي وللتغلب على ضيق السوق المحلية، وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير، وتستفيد الدولة من التخصص والتقييم الدولي للعمل.

ولقد جاء أدام سميث في كتابه بعدة انتقادات لهدم آراء التجاريين التي نادت بضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية من أجل زيادة الصادرات وتقليص الواردات، وذلك بهدف زيادة مخزون الدولة من المعادن النفيسة والتي في نظرهم تمثل قوة الدولة الاقتصادية، كما قد وضع أسس السياسة الاقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الاقتصادية " **دعه يعمل يمر**" وبين المزايا التي تنشأ من التخصص وتقسيم العمل, ، ثم قام بتطبيقه على التجارة الخارجية.

وأساس دعوى أدام سميث للتخصص والتقسيم الدولي للعمل هو أن الإنتاج من سلعة معينة في دولة ما إذا تمتع بميزة مطلقة أي نفقة مطلقة أقل، فإن هذا كاف لقيام التجارة الخارجية بين تلك الدولة و الدول الأخرى التي تتمتع بنفقة مطلقة أقل في إنتاج سلع أخرى فيحدث التبادل التجاري بينهما.

ولا يضاع جوهر النظرية تستعمل المثال التالي: [3]

	القماش	القمح
انجلترا	3 ساعات عمل	4 ساعات عمل
البرتغال	6 ساعات عمل	2 ساعات عمل

الواضح في هذا المثال أن ثمن القماش في انجلترا أقل منه في البرتغال، الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال، في المقابل نجد ثمن القمح في البرتغال أقل منه في انجلترا،مما يؤدي إلى قيام منتجي القمح في البرتغال بتصديره إلى انجلترا ، وبهذا تتم عملية التبادل بين انجلترا والبرتغال.

[1]-دومنيك سالفتور ، نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، الدار الدولية للنشر والتوزيع القاهرة الطبعة الرابعة سنة 1998،ص10.
[2]- مجدي محمود شهاب ،الاقتصاد الدولي، مرجع سابق ، ص 28.
[3]- صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ،النقود و البنوك العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية و النشر بيروت سنة 1983، ص 279.

وحسب عبارة أدام سميث " **إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا** ". [1]

والسؤال المطروح هو ماذا لو أن إحدى الدولتين تنتج السلعتين معا بتكلفة أقل من الدولة الأخرى؟

لقد أجاب عن هذا السؤال" **دافيد ريكاردو**" من خلال نظريته، نظرية التكاليف النسبية.

المطلب الثاني : نظرية التكاليف النسبية: 1772-1823:

أتى" **دافيد ريكاردو**" بنظريته في التجارة الدولية من خلال كتابه" **الاقتصاد السياسي والضرائب**"[2] فقد اتفق ريكاردو مع **أدام سميث** فيما يخص أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود عليهما بالفائدة إذا كان لإحداها ميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة، وكانت للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى في إنتاج السلعة الثانية، لكنه أظاف إلى ذلك الحالة التي تتميز فيها الدولتين بميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج السلعتين وهكذا فإن التخصص الدولي و قيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة و إنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين بحيث يفترض أنه لا يوجد إلا عنصر واحد من عناصر الإنتاج و هو العمل و إن قيمة السلع تتناسب مع ما بذل فيها من عمل بحيث أنه إذا كانت الوحدة من سلعة معينة يلزم لإنتاجها خمسون يوما, و كانت الوحدة من سلعة آخرى تحتاج أكثر من خمسون يوما لإنتاجها فإن قيمة السلعة الثانية أعلى من قيمة السلعة الأخرى .

و للمزيد من الفهم نستعين بالمثال التالي:

	منسوجات	قمح
إنجلترا	100 يوم عمل	120 يوم عمل
البرتغال	90 يوم عمل	80 يوم عمل
	0,9=90/100	0,66=80/120

[1]- محمود شهاب ، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق ، ص28.
[2]- جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ، دار هومة للطباعة و النشر الجزائر ، ص25.

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقة القمح في البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها في انجلترا هي 0,66، وهذا يعني أن نفقة إنتاج وحدة من القمح في البرتغال تعادل نفقة إنتاج 0,66 من وحدة منه في انجلترا، أما نفقة إنتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة إنتاجها في انجلترا فهي 0,9, بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من المنسوجات في البرتغال تعادل نفقة إنتاج 0,9 من وحدة واحدة منها في انجلترا .

وبذلك تكون نفقة القمح في البرتغال بالنسبة إلى نفقته في انجلترا هي الأقل، أي أقل من نفقة المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في إنجلترا, وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج القمح لتمتعها في إنتاجه بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالمنسوجات ،أما انجلترا فمن صالحها أن تتخصص في إنتاج المنسوجات, لأنها تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل بالمقارنة بالقمح.

المطلب الثالث : نظرية القيم الدولية : 1806-1873

لقد أورد "**جون ستيوارت ميل**" نظريته في القيم الدولية من خلال كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي**" سنة **1848** [1] ، فقد شرح نظريته بافتراض أن هناك دولتين هما انجلترا وألمانيا وأنهما تنتجان المنسوجات والقماش، وإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف انجلترا قدرا من العمل مثلما يكلف هما إنتاج 15 وحدة من القماش، وفي ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من المنسوجات يكلف ألمانيا قدرا من العمل مثلما يكلفها إنتاج 20 وحدة من القماش وهو ما يبينه الجدول التالي.

	المنسوجات	القماش
انجلترا	10 وحدات	15 وحدة
ألمانيا	10 وحدات	20 وحدة

من هذا الجدول يتبين أن المنسوجات في كل من إنجلترا وألمانيا تتكلف قدرا من العمل أكبر مما يكلفه إنتاج القماش، لكن ألمانيا تتميز بميزة نسبية عن انجلترا في إنتاج القماش في حين تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات بالنسبة لألمانيا, وذلك لأن كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات تنتج 15 وحدة من القماش في إنجلترا، بينما تنتج نفس كمية العمل التي تنتج 10 وحدات من المنسوجات في ألمانيا 20 وحدة من القماش,ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص انجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد القماش من ألمانيا، وتتخصص ألمانيا في إنتاج القماش وتستورد المنسوجات من انجلترا.

[1]- صبحي تادرس قريصة ، مدحت محمد العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص 288.

المطلب الرابع : نظرية الطلب المتبادل : MARCHAL / EDGWORTH

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى "**جون ستيوارت ميل** " وتتخلص فكرة الطلب المتبادل في أنه عرض أحد طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجا هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر,وكذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول,ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين، أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل، وقد قام " **ألفرد مارشال**" بتحليل فكرة "**ميل**" في الطلب المتبادل ثم قام "**أدجورت**" باستكمال ما بدأه مارشال, وبناءا على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنيات الطلب المتبادل تحدد سعر التبادل الدولي. [1]